

مصادر تمويل لتجارة غزة الخارجية وعمليات الاستيراد . وقد تزايدت مصادر التمويل بمقدار ما تزايدت قيمة صادرات قطاع غزة ، وبمقدار ما يحوله الموظفون الغزيون في الخارج ، خصوصاً وان هنالك الزاماً قانونياً لصدرى الحمضيات باعادة قيمة صادراتهم بشكل سلع ، وبال مقابل هنالك الزام اجتماعي للموظفين في الخارج بتحويل الاموال الى ذويهم ، حيث كانت تتصاعد تلك النسبة طرداً ، مع تزايد اعداد الموظفين في الخارج ، وتزايد صادرات القطاع من الحمضيات .

٤ - الاجراءات الاشتراكية التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة تركت آثاراً عميقاً على صعيد الحياة الاقتصادية في القطاع ، فقد أدت سياسية الجمهورية العربية المتحدة لضبط عمليات الاستيراد والتصدير وتوجيهها بما يخدم مقتضيات خطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة ، الى تزايد واردات ج.م.٤٠٠ من السلع الضرورية والاستثمارية من ناحية ، ونقص في السلع الاستهلاكية وخصوصاً الكمالية منها من ناحية أخرى . وبحكم العلاقة الادارية بين مصر والقطاع ، وبحكم ان العملة المتداولة في المنطقتين هي واحدة، أصبح قطاع غزة هو الممون الرئيسي للسوق المصرية من بعض السلع ، الامر الذي ادى الى نمو الواردات من بعض السلع بحجم اكبر بكثير من احتياجات القطاع . وكذلك ، احداث تبدل كبير على هيكلية واردات قطاع غزة ، فقد تزايدت نسبة بعض السلع بدرجة كبيرة جداً ، وعرف القطاع انواعاً جديدة من المستوردات لم يكن يعرفها من قبل . ومن هنا فان الحديث عن سوق تجارة قطاع غزة لا يعني سوق استهلاك محدود بحوالى ٤٠٠ الف شخص هم عدد سكان القطاع في منتصف السبعينات ، بل يتجاوز هذا الرقم بكثير .

٥ - ان الاجراءات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ادت الى تدني قيمة العملة المصرية ، واصبح هنالك سعران للصرف ، السعر الرسمي وسعر السوق السوداء ، والذي يبلغ حوالي ضعف السعر الرسمي . وقد ادى هذا الوضع الى تضاؤل عمليات تحويل النقود بالطرق الرسمية ، وتزايدت عمليات الملاعبة في الخارج ونمو السوق السوداء . والتي كان يشرف عليها كبار التجار الذين يستلمون مدخلات الموظفين في الخارج ، وبالعملة الحرة ، ويقومون بتسليم قيمة هذه المدخلات ، وحسب اسعار السوق السوداء ، وبالجنيه المصري ، الى اهالي الموظفين في القطاع . وقد كان من الصعب على الادارة المصرية ان تضبط عملية الملاعبة هذه ، او ان تتجاهل قيمة هذه الارصدة الجيدة في الخارج في وقت تزايد الكتلة التقديمة في سوق غزة ، وتزايد معها وبالتالي القدرة الشرائية لسكان القطاع .